

توظيف نظرية النحو الوظيفي

في تعليم مقرر النحو في أقسام اللغة العربية وآدابها -دراسة وتحليل- .

أ.د. مختار عبد القادر لزعر mokhtarlazaar@yahoo.fr

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية-جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

أ.د. ناصر فرحان الحريص Employment theory of functional grammar

In teaching grammar course in the departments of Arabic language and literature - study and analysis

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية - جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية

تاريخ الاستلام: 2019/05/23 تاريخ القبول: 2019/05/25 تاريخ النشر: 2019/10/09

ملخص:

المعنى من حيث الحركة والتجدد هو عماد اللغة وشكلها الحي الذي يتجدد مع تجدد السياق، جامداً أو متحركاً، لازماً أو متعدياً، منفتحاً أو مغلقاً. والنصوص والخطابات والأقوال حين تتعين على حال من يحاول تجسيدها على أرض الواقع الاستعمالي، تصبح لا محالة تفي بالغرض المقصود نتيجة تلازمها التعالقي مع ما تقتضيه طبيعة السياق والمقام. غير أنّ الذي نريد التأكيد عليه في هذا المقال؛ هو منزلة النحو من هذا النظام اللغوي الشمولي من جهة ما يمليه الطابع الوظيفي لا المعياري فحسب؛ الشيء الذي سيجعلنا نتبع هذا النحو وفق ما يُدرّس في غالبية أقسام اللغة العربية في المؤسسات الجامعية وإن كنا سنركز على الجامعة التي ندرّس فيها: (جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية)، مراعين عدة جهات في عملية التدريس؛ لنعقب في نهاية المطاف على أهم ما يمتاز به التصور النحوي الوظيفي في علاقته مع بعض المستلزمات الوظيفية التي أشار إليها الوظيفيون النحويون من جهة، واللسانيون التداوليون من جهة أخرى.

Abstract:

This research revolves around the specificity of the functional grammar in adequacy with functional linguistics in general and pragmatics in particular. However, we tried to limit our study to the teaching of grammar among the students of Arabic language department at Qassim University in Saudi Arabia, trying to follow the most important methods and methodologies used in the teaching of grammar by Arabic language teachers. This led us eventually to find some concepts and functional terms in the field are useful as they can be invested by Arabic language teachers.

أ.د. مختار عبد القادر لزعر supportasjp@cerist

المقدمة:

لا قيمة للأوضاع الملازمة للموجودات بأحيازها المتنوعة والمتعددة بمعزل عن السياق بحركته الزمكانية؛ إذ لا يعقل البتة وفق ما يسير مع منطق الأشياء قيام الموجودات -على حد تعبير إدريس مقبول- بلا تحييز في عالم السياق الذي يحتضنها ويضمها ويعطيها معنى متميزاً؛ ذلك أنّ المعنى من حيث الحركة والتجدد هو عمادها وشكلها الحي الذي يتجدد مع تجدد السياق، جامداً أو متحركاً، لازماً أو متعدياً، منفتحاً أو مغلقاً. والنصوص والخطابات والأقوال حين تتعين على حال من يحاول تجسيدها على أرض الواقع الاستعمالي، تصبح لا محالة تفي بالغرض المقصود نتيجة تلازمها التعالقي مع ما تقتضيه طبيعة السياق والمقام؛ الأمر الذي جعل اللغة تظل في تلازم مستمر مع الاستعمال من جهة، ومع مقتضيات القصد من جهة أخرى⁽¹⁾.

غير أنّ الذي نريد التأكيد عليه فيما يتماشى مع عتبة عنوان هذا المقال، هو منزلة النحو من هذا النظام اللغوي الشمولي من جهة ما يمليه الطابع الوظيفي لا المعياري فحسب؛ الشيء الذي سيجعلنا نتبع هذا النحو وفق ما يُدرّس في غالبية أقسام اللغة العربية في

المؤسسات الجامعية وإن كنا سنركز على الجامعة التي ندرّس فيها: (جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية)، مراعين عدة جهات في عملية التدريس؛ لنعقب في نهاية المطاف على أهم ما يمتاز به التصور النحوي الوظيفي في علاقته مع بعض المستلزمات الوظيفية التي أشار إليها الوظيفيون النحويون من جهة، واللسانيون التداوليون من جهة أخرى.

النحو الوظيفي بين التصور الغربي والعربي؛ حقيقة وإرهاصا.

أولا: التصور الغربي من حيث الأسبقية في التحديد والجهة:

يخطأ من يعتقد أنّ النحو الوظيفي مستقل من حيث النشأة والتطور والدراسة عن الحقول المعرفية الأخرى؛ ذلك أنّ التلازم الذي أخذه النحو عن طريق مبدأ الوظيفة إنّما هو راجع إلى أسبقية مفاهيمية مصطلحية منهجية أشارت إليها المدارس اللسانية منذ زمن طويل. ولعلّ البدور الأولى لنشأة الوظيفة إنّما ترجع إلى مدرسة براغ سنة 1926م على يد مؤسسها الباحث اللساني التشيكي ماتيزيوس فيما سمي بنادي براغ اللساني؛ الشيء الذي جعل الباحثين اللسانيين الذين جاؤوا بعده يطوّرون من مفهوم الوظيفة وفق طابعها النسقي اللساني من أمثال: تريكوي وجاكسون وكارسفسكي وهلم جرا⁽²⁾.

لقد ظهر النحو الوظيفي في رحاب جامعة أمستردام عن طريق مجموعة من الباحثين والدارسين يتزعمهم سيمون ديك الهولندي (Simon Dikk)؛ حيث حاول أن يقدم تصورا مبدئيا لمفهوم النحو الوظيفي: (**Functional Grammar**)؛ وذلك سنة 1978م، معطيا الخطاطة العامة للإجراءات التنظيمية التي يتوزع عن طريقها النحو الوظيفي؛ الأمر الذي جعل هذا التصور الجديد لواقع النحو لا يبقى في هولندا فحسب، بل راح يمتد إلى بعض البلدان الأخرى كإسبانيا وإنجلترا وغيرهما⁽³⁾.

ولم يكن من المنطق في شيء أن تظل هذه الرؤية في شأن النحو باقية في مناخها وسياقها الغربي فحسب، بل انتقلت كغيرها من النظريات اللسانية والفلسفية إلى أقطار غالبية المؤسسات الجامعية العربية عن طريق نخبة من الباحثين اللسانيين العرب، يرأسهم في ذلك الباحث المغربي أحمد المتوكل؛ حيث بيّن أهم معالم هذه النظرية وأسسها ومفاهيمها والسياقات التي تُوظّف فيها، لتنتقل فيما بعد إلى بقية البلاد العربية: الجزائر وتونس والعراق ومصر وهلم جرا⁽⁴⁾.

لقد ظلّ كثير من المهتمين بالدرس اللساني من العرب-إلا من رحم ربك- أنّ قضية السياق كمفهوم مستقل في حد ذاته بمنهج وموضوعه وإجراءاته ومن ثم وظائفه، لم يظهر جليا وبشكل واضح في عالم الدراسات إلا عن طريق ما أشارت إليه الاتجاهات اللسانية المعاصرة والمناهج اللسانية النقدية، لاسيّما مع: مالينوفسكي (Malinowski) وفيرث (Firth) وهاليداي (Haliday) وغيرهم كثير؛ حين رأى هؤلاء أنّ السياق في الأصل هو نص آخر مصاحبا للنص (Con-text)؛ فهو من ثمة -على رأيهم- ليس بنية تركيبية لا تتجاوز المحيط المادي فحسب، بل بنية سيميوطيقية (Semiotic structure)، أساسها من حيث الاستعمال الوظيفي تلکم الأعراف والتقاليد الاجتماعية المأخوذة من النظام السيميوطيقي (العلاماتي: الأيقوني، الإشاري، الرمزي) الذي له القدرة الكافية في تكوين الإطار المعرفي لواقع الثقافة التي يتبناها أيّ إنسان⁽⁵⁾.

ولعل هذه الرؤية الغربية التي راحت تهتم بقضية السياق، لم تظهر إلا مع بداية القرن العشرين، حين بدأ الفكر الغربي يهتم -على حد تعبير محمود فهمي حجازي- بفكرة السياق فيما سُمّي في مجال الدراسات اللسانية بعلم الدلالة الوصفي⁽⁶⁾. وهو العلم الذي يهتم بالإطار الاجتماعي لواقع اللغة.

من هذا المنطلق؛ فإنّ اللغة من منظور مالمينوفسكي وسيلة لتحقيق ذلكم التعاون والترابط الاجتماعي، وهي أداة سحرية في الواقع الاجتماعي تحفظ له كيانه ونظامه وتنمو في أحضانه. وإن كنا قد وجدنا بعض النظائر من اعتبر اللغة عبارة عن نسق واحد من أنساق العلامات العديدة والمتنوعة المتعارف عليها، التي تضم في الأصل أنساقاً مقامية عدة تختلف باختلاف الاستعمال من مثل: نسق الصور ونسق الحركات والإيماءات والأصوات الموسيقية وهلم جزأً⁽⁷⁾.

ثم إنّ اللافت للنظر أنّ فيرث لم يتعد عما ذهب إليه مالمينوفسكي، في شأن العلاقة الرابطة بين اللغة والإطار الاجتماعي؛ الأمر الذي أهله فيما بعد أن يبني تصوره تجاه واقع السياق وفق ما سمّاه بالمدخل السياقي: (Contextual Approach)؛ هذا المدخل هو في الحقيقة مدخل تمهيدي جعله يتعامل مع الكلمة على أنّها الطريقة التي تستعمل في النظام اللغوي على حسب تعدد المعنى الملازم لمقتضيات السياق⁽⁸⁾.

مثل هذا الزعم المعرفي والمنهجي والإجرائي الذي تبناه مالمينوفسكي وفيرث ومن سار على شاكلتهما جعل الباحث اللساني هاليداي (Haliday) يقتفي أثره، ولكن وفق شاكلة جعلته ينماز عن غيره من اللسانيين الذين اهتموا بقضية الوظيفة في تلازمها مع اللغة من جهة، ومع سياق الحال والمقام من جهة أخرى؛ حيث تقوم اللغة من منظور هاليداي على مدى استيعاب المتكلم لها عن طريق ذلكم النظام الذي تمتاز به؛ فيؤوظف حينها هذا النظام على حسب تلكم الخيارات المتاحة للمتكلم. إنّ هاليداي في هذا الصدد يعلي من شأن سياق الحال الملازم للمتكلم في علاقته باللغة، مصرّحاً بصريح العبارة "إذا كان بإمكاننا أن نغير مستوى الرسمية (Formality) في كلامنا أو كتاباتنا، أو أن ننتقل بحرية من نمط سياقي معين إلى نمط آخر، فنستعمل اللغة تارة لتخطيط نشاط منظم، وتارة لإلقاء محاضرة عامة، وتارة لتدبير شؤون الأولاد، فالأمر طبيعة اللغة على شاكلة؛ بحيث إنّ جميع هذه الوظائف مبنية حسب طاقتها الاستيعابية الكلية"⁽⁹⁾.

بل نجدّه يختلف عن معلمه فيرث في قضية سياق الحال، وهو كل ما يتعلق ويحيط بالأفراد، أو هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي⁽¹⁰⁾؛ حيث ذهب هاليداي إلى أبعد من ذلك في شأن مفهوم سياق الحال، معتبراً أنّ "السياق جزء من التخطيط الكلي. ليس هناك انفصال بين ماذا نقول وكيف نقول؟ اللغة إنّما تكون لغة عن طريق الاستعمال في سياق الحال، وكل ما فيها مرتبط بالسياق"⁽¹¹⁾.

ومن بين التخريجات التي انفرد بها هاليداي في تعامله مع سياق المقام أيضاً، تقسيمه إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي: المجال والنوع (الوسيلة) وأخيراً المشاركون في الخطاب. هذه العناصر الثلاثة تقابل على جهة المكونات الوظيفية ما سمّاه هاليداي بالفكروي والتعاليقي والنصائي أو النصي⁽¹²⁾.

النحو النظامي: (Systemic grammar) من منظور هاليداي:

العائد إلى المرجعية المعرفية والمنهجية والإجرائية التي انطلق منها هاليداي في تعامله مع اللغة، يجدها توزعت على جهات متعددة كلها تدور في فلك الوظيفة، سواء في الحقل اللساني الوظيفي الذي تبناه أو في مستلزمات الخطاب

وسياقاته. غير أنّ الذي يهمننا في هذا الصدد هو تصور هالداي للوظيفة الملازمة للغة من جهة وللنحو من جهة أخرى. لعل من أهمها أثر ما يأتي (13):

- تشتغل اللسانيات الوظيفية على الوظيفة الاجتماعية للغة من خلال تحليل تراكيبها الصغرى
- يتحدث هالداي عن اللغة بوصفها سيمياء لغوية؛ بمعنى أنّها نظام من العلامات التي تشتغل اجتماعيا للتعبير عن أفكارنا.
- تعمل اللسانيات الوظيفية النسقية -من منظور هالداي- على وصف طريقة اشتغال اللغة؛ حيث إنّ اللغة عنده هي المعنى، ومن ثم تكون اللسانيات هي دراسة المعنى في السياق الاجتماعي.
- مصطلح الوظيفية يستعمل على حد النقيض من مصطلح الشكل أو البنية؛ محورا هذه اللسانيات هما النحو والمعجمية، ويتعاضدان في ما يسمى بالنحو المعجمي (Lexico-grammar)
- بالنسبة لهالداي تبني الدراسة على ثلاث مستويات: النص والنظام والبنية.
- تعمل اللسانيات الوظيفية على وصف طبيعة اللغة الاجتماعية. وتنظم اللغة حول نوعين من الوظائف الدلالية: الفكرية والتداولية، وتضاف إليها وظيفة ثالثة هي الوظيفة النصية، وكل العناصر اللغوية تفسر في علاقة مع هذه الوظائف الثلاث.
- يجب التفريق بين النحو الوظيفي والنحو النسقي لدى هالداي، وذلك من حيث إنّ الثاني هو الذي يحل تلك الخيارات.
- إنّ مجال الخطاب عنده يتعلق بما هو حادث في المقام التخاطبي وبطبيعة النشاط الاجتماعي الحادث، وهو ينعكس في الوظيفة الفكرية.
- يتعلق فحوى الخطاب بالمشاركين في التخاطب وبمكانياتهم الاجتماعية وبأدوارهم في المقام والعلاقة الكائنة بينهم، ويتجسد في الوظيفة التداولية.
- يتعلق نمط الخطاب بدور اللغة في المقام وما تؤديه بالنسبة للمتخاطبين. ويتمثل في شكل الرسالة وطريقة انتظامها وانسجامها، وهو ينعكس في الوظيفة النصية.
- الموضوع والحمول: لأية عبارة خطية معينة تنتظم وفقها في الإسناد. المسند إليه أو العبارة الابتدائية تسمى موضوع والمسند أو العبارة الملحقة به تسمى المحمول.

هي إذاً الوظيفة من منظور التصور الغربي والتي جاءت ردّ فعل لبعض التصورات التي كانت سائدة قبل ظهور ما يمكن أن يُطلق عليهم بالوظيفيين، سواء الجدد أو القدم؛ الشيء الذي أدى بمسار الوظيفة يتجه نحو اتجاهين اثنين: أحدهما فيما له علاقة بالبعد اللغوي في تلازمه مع الواقع الاجتماعي، والآخر فيما له علاقة بالنحو الذي توزع إلى مسارين اثنين: أولهما النحو المعياري الشكلي الذي مثله مجموعة من الباحثين اللسانيين الغرب، وثانيها النحو النظامي الذي راح يأخذ عدة أبعاد وظيفية من حيث التصور والإجراء والمقصد. ولعل ما سمي بالكفايات التداولية في علاقتها مع الوظيفة وفق السياق اللغوي النحوي خير دليل على ما جعل تصور النحو ينتقل من النمطية القواعدية إلى النمطية التداولية التي تراعي حال المتكلم والمتلقي المستمع مع اهتمامها الخاص بخصوصية سياق الحال والمقام.

ونحن بحكم تقييدنا بمسار عتبة العنوان؛ فإنه لا ضير من الإشارة إلى بعض المحطات في الفكر اللغوي العربي عند القدامى لنرى تلکم الإرهاصات الأولى لنشأة الوظيفة في كثير من المفاهيم النحوية التي توقفت عندها النحاة قديماً، وذلك وفق ما يحقق نوعاً من الاقتراب بين التصورين: الغربي والعربي، لننتقل بعدها إلى واقع تعليم النحو العربي في غالبية أقسام اللغة العربية وآدابها، وكيف يمكن استثمار أهم المفاهيم التي يركز عليها النحو الوظيفي في إطار ما يخدم نحو اللغة العربية؛ تصوراً ومنهجاً ووظيفة.

الإرهاصات الأولية للنحو الوظيفي عند النحاة الأقدمين:

لقد اعتنى النحاة القدماء بمنزلة السياق بشقيه: اللغوي وغير اللغوي عناية خاصة قصد الوصول إلى المعنى المراد من التركيب، مراعين في ذلك مستلزمات المقام وحال المتكلم والمخاطب، وطبيعة الموضوع. . الخ⁽¹⁴⁾، حتى ولو كنا نقرّ ونعترف بجهة الأسبقية في شأن المفهوم أو المصطلح الغربي من حيث الورد والاستعمال ومن ثم الوظيفة؛ ولكن هذا لا يعني ألبتة أنّ غياب المصطلح هو غياب المفهوم الإجرائي؛ فسيبويه لم يعرف مصطلح "الجملة"، ولكنه تعامل معه كإجراء عملي في سياقات تركيبية متنوعة. والسياق عندهم بشكل عام هو المعنى الذي يفهم من الكلمة بين الكلمات السابقة واللاحقة لها في العبارة، أو في الجملة⁽¹⁵⁾. وهو إدراك ينسجم إلى حد كبير مع تصورهم الشامل لطبيعة المفهوم النحوي مع تعدد الوظائف التي يأخذها داخل التراكيب.

واللافت للنظر، أنّ غالبية النحاة لم ينظروا في بنية النص اللغوي على أنّه شكل منعزل عن العوامل والمؤثرات الخارجية التي تُلّفه وتحيط به، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية على أنّها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه وملابساته، كما فطنوا إلى أنّ الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي، وأنّ هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث. ظهر هذا كله في دراستهم وإن لم ينصّوا عليه على جهة ما تقتضيه طبيعة القواعد، أو أصول نظريتهم اللغوية⁽¹⁶⁾.

بل أبعد من ذلك، أنّهم أشاروا في غير موطن من مصنفاتهم النحوية إلى ما سُمّي فيما بعد في الدراسات اللسانية الحديثة بـ"سياق الموقف"، وأطلقوا عليه: "الحال" أو "الحال المشاهدة"، وكانت لهم في هذا الجانب إسهامات واضحة حيث تحدّثوا عن كثير مما هو قائم في العلاقات التخاطبية من بابها التداولي الوظيفي من مثل حديثهم عن أطراف الموقف الكلامي كالتكلم والمخاطب، وموضوع الكلام، والعلاقة المعرفية بينهما، وملابسات الحدث اللغوي وغيرها. وبناء على ذلك؛ فإنّ دلالة الحال "عند النحاة تكاد تقترب من مفهوم: "سياق الموقف" في الدراسات اللسانية المعاصرة.

يتضح هذا النوع من التلازم التعالقي بين التصور الغربي والعربي من خلال عمل بعض النحاة الأوائل الذين اعتمدوا على السياق اللغوي في دراستهم للمفاهيم النحوية من بابها الوظيفي، كالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) الذي يعدّ من الرواد الذين اهتموا بعناصر سياق الموقف المتمثلة في المتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، وعلم المخاطب بالمعنى، وما إلى ذلك مما يرتبط بالمقام. ومثل ذلك ما نسبته سيبويه إلى الخليل في معرض تحليله لقول النابغة الذبياني:

إذا تَعَيَّ الحَمَامُ الوُزْنُ هَيَّجَنِي *** ولو تَعَرَّبْتُ عنها أمَّ عَمَّارِ.

قال الخليل رحمه الله: «لما قال (هيجني) عُرف أنه قد كان ثمّ تذكّر لتذكّره الحمام وتهيجه، فألقى ذلك الذي قد عُرف منه على (أمّ عمّارٍ)، كأنه قال: هيجني فذكرني أمّ عمّارٍ. ومثل ذلك أيضا قول الخليل رحمه الله، وهو قول أبي عمرو: ألا رجل إماماً زيداً وإمّا عمراً؛ لأنه حين قال: (ألا رجل)، فهو متمنّ شيئاً يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهم اجعله زيداً أو عمراً، أو وُقِّق لي زيدا أو عمراً» (17).

الشاهد في كلام الخليل على جهة ما يقتضيه سياق الموقف الملازم لتغير الحركة، أنّ الشاعر إنما نصب "أمّ عمار" بفعل دلّ عليه السياق اللغوي "أو سياق الموقف". ومثل ذلك عند توجيه النصب في قولك: "انته خيراً لك" (18)، فيقول: «نصبته؛ لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: "انته"، أنك تحمله على أمرٍ آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمولٌ على أمرٍ حين قال له: انته، فصار بدلاً من قوله: إنَّت خيراً لك، وادخل فيما هو خيرٌ لك» (19).

وأما "سياق الموقف"، فنجدّه مُمثلاً في علم المخاطب بغرض المتكلم وموضوع الكلام، وتعليله حذف الفعل بكثرة استعمالهم لهذا التركيب، وهي -أي علة كثرة الاستعمال- من العلل الدلالية إذ تؤدي إلى علم المخاطب بالمعنى ووضوح الدلالة لديه. واعتمد على "إرادة المتكلم" في توجيه ما انتصب على "التعظيم والمدح" في مثل: «الحمدُ لله أهل الحمد» (20)، و«زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا من تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناء وتعظيماً» (21).

ولم يخرج سيبويه (ت180هـ) في الغالب الأعم عما أشار إليه أستاذه "الخليل"؛ حيث أولى عناية كبيرة بالسياق اللغوي وسياق الحال، ويظهر أثر هذين السياقين في بنية التراكيب النحوية، من حيث توظيفه للذكر والحذف، أو التقديم والتأخير، أو التوجيه النحوي والحكم بصحة التركيب أو استحسانها وقبولها. ومن أمثلة استعانتها بالسياق اللغوي في بيان أحد العناصر المحذوفة في التركيب، الاستغناء عن تكرار لفظ: "كل" في قول الشاعر: (أبو دواد):

أَكُلُّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امرأً **** ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ ناراً

فاستغنيت عن تنثية "كل" لذكرك إتياءه في أول الكلام بجري "نارٍ" والتقدير: "وكلّ نارٍ" وذلك: «لذكرك إتياءه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب» (22). لقد اعتمد على عنصر لغوي ذُكر في جملة سابقة للدلالة على العنصر المحذوف في الجملة الثانية، وجعل ذكر العنصر الأول سبباً في عدم التباس المعنى على المخاطب.

ويتضح مما أوردناه والأمثلة في هذا الصدد كثيرة ومتنوعة (23) أنّ ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب (الجملة) وما يطرأ عليه من تقديم أحد العنصرين على الآخر لا يسوّغه فقط السياق اللغوي، إنما يرجع ذلك أحياناً إلى سياق الحال والعوامل الخارجية التي تحيط بالحدث اللغوي، كالمتكلم وموقفه من العنصرين وتقديمه لما يراه محلّ العناية والاهتمام، وهو ما يتوافق إلى حد كبير مع ما أشار إليه النحو الوظيفي بوظيفة "البؤرة" أو وظيفة "المحور" في الدرس الحديث. وهكذا نجدّه ينبّه إلى أثر المتغيرات الخارجية في ترتيب عناصر الجملة، وكأنه يرسم بذلك لأبناء اللغة أن يساقوا بين هذه المتغيرات والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة (24).

وقد يخرج أحياناً التقديم والتأخير في عناصر الجملة عن وظيفة العناية والاهتمام إلى وظائف أخرى كوظيفة التنبيه والتوكيد في مثل: «ضربتُ عبدَ الله، وعبدُ الله ضربته. وإمّا قلت: عبدُ الله فنبّهته له» (25). كما أشار سيبويه إلى طريقة الأداء

اللغوي الملازمة للتركيب، أو ما يطلق عليه التطريز الصوتي، والمتمثلة في: "الوقف" و"النبر والتنغيم"، وهي من عناصر السياق اللغوي.

وكما اهتم سيبويه بجميع عناصر السياق اللغوي فقد اهتم أيضا بعناصر السياق غير اللغوي، أو ما يسمى بـ"الحال"⁽²⁶⁾ كالمتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، وموضوع الكلام، وأثر الكلام والحركة الجسمانية المصاحبة للحدث الكلامي، وغير ذلك من العناصر غير اللغوية المصاحبة للكلام المنطوق. من ذلك مثلا ما يعتمد إليه المتكلم من حذف المبتدأ اعتمادا على القرائن الحالية المصاحبة للكلام، في مثل: "لو أنك رأيت صورة شخصٍ فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله وربِّي، كأنك قلت: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله. أو سمعتَ صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آيةً لك على معرفته فقلت: زيدٌ وربِّي. أو مسستَ جسداً، أو شممتَ ريحا فقلت: زيدٌ أو المسكُ. أو دُقتَ طعاما فقلت: العسلُ. ولو حُدِّثتَ عن شمائل رجل فصار آيةً لك على معرفته لقلت: عبدُ الله. كأنَّ رجلا قال: مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكين بارٍ بوالديه، فقلت: فلانُ والله"⁽²⁷⁾.

يلاحظ أن المتكلم هنا لا يتوجه بكلامه هذا إلى مخاطب بعينه، كما أنه يستند إلى عناصر مستمدة من الموقف ومرتبطة بجواسه الخمسة -كالرؤية والسمع والمسّ والشّم والتذوق- أو بمعرفته السابقة للمخاطب؛ فهذه العناصر دليل على المبتدأ المحذوف.

نخلص إلى أنّ النحاة الأوائل اعتمدوا على السياق بشقيه في الجمع بين التعميد والقاعدة، ويبدو ذلك جليا في اعتمادهم على السياق اللغوي في بيان بنية التركيب ودلالته وتجويز هذا السياق بحذف أحد عناصر الجملة وطريقة ترتيب هذه العناصر اللغوية داخل التركيب، واستعانتهم بطرق الأداء اللغوي المصاحبة للنطق بالعبارة كالوقف والنبر والتنغيم. وأما اعتمادهم على سياق الحال؛ فيتضح من استعانتهم بإرادة المتكلم والمخاطب في تعيين معنى التركيب واهتمامهم بمضمون الرسالة وضرورة اختيار المفردات المناسبة لكل باب، واستعانتهم بملاسات الحال في التوجيه النحوي، والحكم على التركيب بالصحة أو الإحالة... كل هذه هي في الأصل من ملامح الوظيفة التي زحرت بها كثير من السياقات التركيبية والمقامية التي تناولها القدامى؛ الشيء الذي أدى بمسار الوظيفة لاحقا أن يتوزع إلى وظائف ثلاث، وهي: الدلالية والتركيبية والتداولية.

البنية المكوّنية للكلام من منظور النحو الوظيفي:

إنّ إطلاق البنية المكوّنية على مجال النحو الوظيفي، يعدّ مسلمة فكرية فلسفية معرفية تؤهّل القارئ العربي أن يترتّب مليا في تعامله مع هذا التصور⁽²⁸⁾؛ على أساس أنّ المقصود بالمكوّنية من منظور النحو الوظيفي هو ما لازم الإطار الشكلي لبنية الكلام داخل منظومة لغوية تحكمها مجموعة من القواعد والضوابط. وهذا التصور يجعلنا نحقق في رحابه نوعا من الاقتراب مع ما سمّي لدى القدامى بالبنية الصرفية لأبنية الكلام.

لكن وفق مبدأ التمايز غير المحمود الذي يريده الفكر الغربي في تعامله مع المعطى المفاهيمي، نجدّه يسير وفق مبدأ المخالفة التي تسير وفق ما يؤمن به هو، لا أن تسير على حسب ما أشار إليه التصور الأصولي في كثير من المباحث الأصولية. فالمكوّنية البنيوية للقواعد التعبيرية من منظور النحو الوظيفي تقوم أساسا على مجموعة من القواعد⁽²⁹⁾ لا تتجاوز

حدود البنية التركيبية على حسب ما يقتضيه ضابط المكوّنية وهي (30): قواعد صياغة الحدود، قواعد صياغة المحمول، قواعد إدماج مؤشّر القوة الإنجازية، قواعد الموقع مستلزماته، وقواعد إسناد النبر والتنغيم.

وبحكم أنّ الإحاطة بهذه المكونات التي تحمل طابعا وظيفيا يتجاوز حدود المقال العلمي؛ فإننا سنكتفي بذكر المكون النحوي التركيبي وبعض الجهات التي تتعلق بمستلزمات القوة الإنجازية الملازمة للفعل الكلامي وفق سياقه النحوي الوظيفي؛ على أساس أنّ مثل هذه المكونات متى وظفت واستخدمت أحسن استخدام في مجال تعليم القواعد النحوية في أقسام اللغة العربية، استطاعت أن تؤهل الطالب الجامعي أن يدرك مدى احتواء أهم المفاهيم النحوية على مثل هذه القضايا التي تجعله يعي المفهوم النحوي ليس انطلاقا من سياقه المعياري الشكلي، بل بما يحتويه من بعد وظيفي يرتسم في الذهن مباشرة فيوظف توظيفاً على حسب ما يتماشى مع مبدأ الاستعمال، وهو الأمر الذي ندعو إليه في تعليم المفاهيم النحوية لدى طلاب أقسام اللغة العربية وآدابها. على هذا التصور المعرفي والمنهجي القائم في مجال النحو الوظيفي لا بأس أن نشير إلى أهم ما يمتاز به كل من الحمولة الإنجازية وجهاتها، والمكونات الوظيفية التي تتعدد بتعدد جهة الاستعمال على حسب أنصار النحو الوظيفي من مثل: المكون المفهومي والمكون النحوي ومستلزماته والمكون السياقي، كل هذه المكونات لها منزلة خاصة سواء من منظور الفكر الغربي اللساني أو العربي.

الحمولة الإنجازية اللغوية من جهة النحو الوظيفي:

كل فعل حركي وُجد في السياق الاستعمالي إلا ويحوي في باطنه على حمولة إنجازية تختلف باختلاف الجهات والمقامات؛ حيث يتولّد عن هذه الحمولة قوة إنجازية تختلف باختلاف مبدأ القصد؛ الأمر الذي أدى بالمشتغلين في النحو الوظيفي عامة والتداوليات على وجه أخص، يقسمون هذه الحمولة إلى قسمين أساسيين هما: قوة إنجازية حرفية لا تتجاوز حدود اللفظ ذاتيا بعيدا عما يقتضيه السياق، وقوة إنجازية مستلزمة أو استلزامية التي لها القدرة الكافية في مجاوزة حدّ اللفظ داخليا لتصل به إلى مستلزمات ما يقتضيه المقام من قرائن وحالات (31).

القوة الإنجازية الحرفية من جهة النحو الوظيفي:

هي بكل بساطة تلكم الأفعال الكلامية المباشرة التي لا تحتاج في إدراك معانيها إلى إمعان النظر أو إلى تخريج تأويلي عن طريق ما تستوجه القرائن على ضربيهما: اللفظي والمعنوي، ومن ثم سميت بالحرفية لعدم قدرتها على مجاوزة السياق القائم في عالم التركيب؛ فهي ملازمة للعبارة-على حد تعبير أحمد المتوكل (32).

القوة الإنجازية الاستلزامية من جهة النحو الوظيفي:

هي تلكم القوة الإنجازية التي تحقق تعالقا تلازميا مع ما يقتضيه السياق. أو بعبارة أدق هي الأفعال الكلامية غير المباشرة التي لها القدرة أن تولّد عدة تصورات دلالية؛ إذ الأساس في دلالتها ما لازم التصور العقلي الذي يتعامل مع العنصر اللغوي على حسب مقتضيات القوة الإنجازية الاستلزامية (33).

إذا قلنا مثلا: مَنْ في المسجد؟ أو مَنْ في الدار؟ وهل ترافقني إلى المسجد؟

تحليل المثالين تبعا للتصور النحو الوظيفي:

في المثال الأول هو عبارة عن تساؤل كباقي التساؤلات التي يعرفها العام والخاص فيما تعلق بمن هو قائم أو موجود في المسجد أو في الدار، وهي حقيقة تعكس ما اصطلاح عليه أنصار النحو الوظيفي بالقوة الإنجازية المباشرة. أما

المثال الثاني فعلى جهة وظيفة السياق التركيبي لا النحوي المعياري الذي لا يتجاوز مجرد الاستفهام؛ فإنه يشير إلى أنّ هناك التماسا وطلبا من المتكلم تجاه المتلقي أو المخاطب، وهو التماس لا يستقر على حال في السياق الاستفهامي، بل يتعدد بتعدد مقاصد المتكلم، وهنا تظهر عن طريق القواعد والإجراءات الوظيفية المقامية للنحو الوظيفي ما سمي بالقوة الإنجازية غير المباشرة أي التعالقات الاستلزامية القائمة على مبدأ التخاطب.

تعقيب:

لعل أهم طابع مفاهيمي إحرائي يميّز القوة الإنجازية الحرفية عن القوة الإنجازية الاستلزامية، هو موقع الفعل الكلامي الذي يتوزع على حسب ما تقتضيه طبيعة الاستعمالات اللغوية وفق ما هو كائن ومستقر في ذات المتكلم مرسل الخطاب؛ حيث تتوزع الأفعال الكلامية على حسب هذا المعطى إلى جهات ثلاث نختصرها في الاستعمالات الوظيفية الآتية⁽³⁴⁾:

- الفعل الكلامي المتفق عليه: وهو عبارة عن ذلكم الفعل القائم على فعل القول الستاري مع فعل التلطف في سياق لغوي غرضه الأساسي هو تحقيق بعد تواصلية متعارف عليه لا مختلفا فيه.
- الفعل التكلمي: هو الفعل الإنجازي الذي يقوم به المتكلم أثناء التلطف، وهو يتنوع من حيث الجهات الدلالية إلى ما هو مستقر في الاستعمالات عن طريق مبدأ الاختيار الذي يجعل المتكلم يختار هذا عن ذاك حسب طبيعة المقام من مثل: الأمر والنهي والإخبار والاستفهام والتعجب وهلم جرا
- الفعل التكليمي: وهو ذلكم الأثر الذي يحدثه أو يحققه فعل التكلّم أو التلطف لدى المخاطب أو المتلقي فيتحقق فعل الاستجابة إما على سبيل القبول أو الرفض.

على هذا التنوع بالنسبة للأفعال والجهات المتعددة التي يأخذها كل فعل إنجازي، تتنوع القوة الإنجازية الحرفية مع المستلزمة على حسب ما تستدعيه التعالقات التخاطبية بين المتكلم والمستمع. اللافت للنظر، أنّ الناظر إلى حال ما يمتاز به النحو الوظيفي من مكونات تهتم بالموقع السياقي والمقامي للفظ داخل التركيب، يجدها تتنوع لدى المهتمين بالنحو الوظيفي على حسب المرجعية المعرفية التي يركز عليها كل نظار، وعليه نعتقد من أهم المكونات التي تأخذ طابعا وظيفيا من جهة النحو هي: المكون المفهومي والمكون النحوي ومستلزماته والمكون السياقي. مثل هذه المكونات التي تأخذ طابعا نحويا من جهة ما تمليه الوظيفة تجعل المفاهيم أو القواعد النحوية تأخذ بعدا وظيفيا يتماشى مع مقتضيات السياق.

لعل من أهم المكونات التي لا تستقر على حال ولا يُتحكم فيها من جهة الضوابط والأحكام، المكون المفهومي؛ ذلك أنّ هذا المكون شأنه شأن الزئبق يعطي لما يقتضيه السياق من مقتضيات ما يجعله يحقق نوعا من التلازم مع مستلزمات الوظيفة التي يطلبها السياق تبعا لورود الألفاظ. غير أنّ المشتغلين في مجال النحو الوظيفي حاولوا بالقدر المستطاع أن يقيّدوا هذا المكون المفهومي من جهات لها علاقة بذات المفهوم النحوي أو الدلالي أو على حسب ما تقتضيه طبيعة السياق ومستلزماته، لكن بقي هذا التصور إلى حد كبير مقيدا ومحدودا تبعا للمدونة المفاهيمية والمصطلحية التي يسبح فيها المفهوم النحوي من بابه الوظيفي؛ الشيء الذي جعلنا نستشف أنّ هناك مفاهيم عدة نحوية لربما لها من البعد الشمولي ما يتجاوز هذا المكون المفهومي الوظيفي الغربي.

إنّ ما يمكن قوله في شأن هذا المكون المفهومي هو أنّ النظّر الذين وضعوه من الفكر الغربي اللساني، إنّما هو من باب تقريب كيفية تبيان أهم ما تمتاز به المكونات المفاهيمية التي لها طابع نحوي تركيبي يمكن لها أن تعطي بعدا وظائفيا يحقق نوعا من الانسجام والترايط مع التصور اللساني الوظيفي الذي دعت إليه اللسانيات الوظيفية منذ زمن بعيد. يرتكز المكون النحوي على جانبين اثنين: الأول الصياغة. والثاني الصرفي. في الصياغة أو ما يمكن الإطلاق عليه بالعناصر اللغوية تقوم أساسا على ما تحقّقه العناصر اللغوية من بعد علائقي يمكن أن يحقق إلى حدّ بعيد شيئا من لوازم البعد التداولي، ناهيك عما تحقّقه هذه العناصر من بعد دلالي وهو ما لازم شرط التمثيل. أما ما تعلق بالصرف فيمكن أن يتوزع من حيث الاستعمال على ما له علاقة بالبنية الصرفية التركيبية (أبنية الكلام وصورها الشكلية التي لا تتجاوز حدود الصيغ الأبنية المتفق عليها عند أهل الصرف)، كذلك يتوزع عنصر الصيغة على ما له علاقة بالإطار الفونولوجي بضريبه المعروفين: المقطعي والتطريزي تنغيماً ونبراً⁽³⁵⁾.

في شأن المكون السياقي نجد مسار النحو الوظيفي يتجه بهذا المكون إلى استخدامه وفق إجرائين اثنين من المفاهيم: أحدهما السياق المقالي، والثاني سياق المقام وهو ما بيّنه المتوكل في تعامله مع واقع الخطاب وخصائصه من منظور تصور النظام القواعدي للغة العربية، محاولا تبيان أهم الفروقات التي ينماز بها كل من سياق المقال وسياق المقام⁽³⁶⁾.

على أنّنا في هذا التحديد المتعلق بالمكون السياقي الملازم للضريين اللذين يتحرك من خلالها السياق وهما: المقالي والمقامي، نرى أنّه من باب الشمولية التي يأخذها المقام أولا ثمّ المقال ثانيا أن نشير إلى أنّ هذا المكون السياقي مثلما يراعي الصيغ التي يبني عليها المقال ومستلزماته التواصلية، أيضا للمقام أحوال متعددة تجعله يحقق نوعا من الوظيفة من نوع خاص سواء على مستوى المفهوم النحوي أو المقام التداولي؛ الشيء الذي يجعل هذا المقام يعطي للمكون سياقه بعده الاستعمالي الوظائف على حسب ما تقتضيه طبيعة القرائن. أضف إلى ذلك أنّ هذا المقام التداولي يراعي في جانبه النحوي التركيبي حال الخطاب ومستلزماته، وحال المتكلم، وأخيرا حال المخاطب. لماذا هذا التخرّيج في شأن المكون السياقي في تلازمه مع المقام الذي يمكن أن يُطلق عليه بالمقام التداولي؟.

لعل ما أشار إليه الأوائل من النحاة في شأن التلازم القائم بين سياق المقال والمقام يعكس ما يمكن أن يطلق عليه في مجال النحو الوظيفي بالمقام التداولي؛ ذلك أنّ النحو الذي أرادته كثير من الأيدي التي كتبت النحو بطريقة مخالفة في واقع حكمته مجموعة من الأسيقة غلب عليها التصور الفلسفي والمنطقي والفكري، جعلته ينماز بشمولية واسعة النطاق من حيث تعامله مع المفاهيم والمصطلحات النحوية على حسب ما تملّيه العلاقة بين مرسل الخطاب ومتلقيه.

ثمّ إنّ من أهم ما يبني على التصور الوظيفي من جهة تعليم المفاهيم النحوية هو ما أطلق عليه في مجال النحو الوظيفي بالإحالة؛ وهي من منظور لسانيات النص (Linguistique textuelle) ما قبل أو ما بعد على حسب ما تقتضيه طبيعة السياق المعرفي⁽³⁷⁾. لكن ما يهمنا في هذا المقام بالذات هو كيف تعامل النحو الوظيفي الغربي مع مفهوم الإحالة؟ ثم هل المعطيات المعرفية والإجرائية المستخدمة في شأن الإحالة من منظور النحو الوظيفي لها ما يبرّرها في التصور النحوي العربي؟ إذا سلّمنا جدلا بوجود تقاطع معرفي وإجرائي بين الفكرين النحويين: الغربي والعربي في شأن مفهوم

الإحالة؛ لماذا يا ترى لم توظف هذه الحقائق في تعليم القواعد النحوية في غالبية أقسام اللغة العربية وآدابها؛ تصورا ومنهجيا ووظيفة؟

المقصود من الإحالة من منظور النحو الوظيفي عبارة عن علاقة تتحرك عبر ما يحيل إليه الخطاب من إشارة سابقة أو لاحقة. أو بعبارة أدق ما يحيل إليه الخطاب سواء في الواقع الحقيقي أو المتخيل عبر خطاب سابق أو لاحق⁽³⁸⁾. إذاً هناك مجال من جهة الواقع، والمتخيل، وأخيرا اللاحق والسابق؛ الأمر الذي سيجعلنا نركز اهتمامنا على الإحالة من جهة ما تدل عليه عن طريق مجال اللاحق والسابق على حسب ما تقتضيه طبيعة النحو الوظيفي.

يميز الباحث اللساني الوظيفي فان ديك في توزيع الإحالة عبر السياقات التركيبية التي ترد فيها بين نوعين اثنين وهما: إحالة بناء: في هذا النوع من الإحالة تكون الذات المحال عليها غير حاضرة في تصور أو مخزون المخاطب عن طريق عملية الخطاب أو التخاطب بين الباث والمتلقي⁽³⁹⁾. وإحالة تعيين: وهي على خلاف الأولى إذ تكون الذات المحال عليها متوافرة ومتواجدة في تصور المخاطب الذهني⁽⁴⁰⁾. والحقيقة مثل هذين الإطارين من الإحالة يتجسد معالمهما في الضمائر وأساليب الخطاب التي تتنوع بتنوع الاستعمالات التي يغلب عليها الطابع الصوتي الملازم لخصوصية كل مخاطب(الضمائر وتنوعاتها).

غير أنّ ما أشار إليه الأوائل من النحاة في شأن تحديدهم لمفهومي: المبتدأ والنكرة يقترب إلى حد بعيد مع أشار إليه رواد النحو الوظيفي بالنظر إلى واقع المخاطب بالمعرف والمنكر؛ حيث قصدوا بالمعرف ما لازم لفظا يحيل على ما يجعل المتكلم يعتقد أنّه متواجد ومتحقق في نفس المتكلم، على خلاف إحالة المنكر فإنّه لفظ يحيل على ما يعتقد المتكلم من أنّه كائن ومتواجد في مخزون المخاطب⁽⁴¹⁾.

ثم تزداد مكانة شمولية الإحالة في النحو الوظيفي حينما تحقق نوعا من التلازم التعالقي مع مفهوم التخاطب؛ هذا المفهوم في الأصل يتوسط من حيث الوجود بين النحو الوظيفي والسياق التداولي؛ الشيء الذي أدى بالتصور النحوي الوظيفي أن يتعامل مع مبدأ التخاطب من منظور الإحالة وفق مسلمتين اثنتين: الموقع والاتجاه. فالموقع على سبيل الإحالة ما دلّ على مستلزمات القرب والبعد التي تحيل إليه غالبية الأدوات لاسيّما أسماء الإشارة، على خلاف مسلمة الاتجاه التي تتوزع وظيفيا على حسب ما له علاقة بالأدوات الدالة على مفهوم الظرف من مثل: (أمام، خلف، فوق، تحت)⁽⁴²⁾.

ولا يقف مسار الإحالة عند هذا الحد، بل نجد لها تعقد علاقة تلازمية بينها وبين البنية؛ حيث تصبح البنية من منظور النحو الوظيفي تدل على ذلكم "التمثيل التحتي أو السطحي لمكونات العبارة اللغوية أو الخطاب وما يقوم بينها من علاقات"⁽⁴³⁾؛ هذه المكونات لواقع العبارة وفق ما تمليه البنية من زاوية وظيفية تقوم على أربع مستويات تتحرك فيها غالبية المفاهيم النحوية؛ تصورا ووظيفا وهي: علاقي وتمثيلي وصرفي -تركيبوفونولوجي- يتضمن كل منهم طبقات يعلو بعضها بعضاً⁽⁴⁴⁾.

مثل هذه القواعد الإجرائية التي تقوم عليها البنية وفق التمثيل التحتي بلوازمه الإجرائية المفاهيمية من علائقي وتركيبية وغيرها، نجد ما يبرزها في التصور النحوي القديم ما أطلق عليه بمبدأ التقديم والتأخير والحذف والإضمار والوصل وغيرها. . .

نماذج من المفاهيم النحوية من منظور النحو الوظيفي:

لعل أول لفظة ينتبه إليها المتتبع لحال واقع تعليم المفاهيم النحوية في غالبية أقسام اللغة العربية من جهة الفعل التعليمي التوجيهي، أنّها تُقدّم-أي المفاهيم- إلى واقع الطلبة بطريقة تلقينية تقليدية تعتمد الصبورة، وذلك بسرد الأمثلة المتنوعة للوصول إلى النتيجة التي هي عبارة عن مجموعة من التعاريف تحدها مجموعة من القواعد النحوية التي توقف عندها أهل النحو. وهنا يطرح التساؤل الوجيه الذي يتماشى مع عتبة عنوان هذا البحث وهو: هل هناك فرق بين التقعيد والقاعدة؟ لماذا ظل غالبية طلبة أقسام اللغة العربية ينفرون من النحو؛ هل لأنّه قائم على تصور تقعيدي محض، أم على بعد قواعدي يعطي مبدأ الوظيفة حقّها من حيث ما تقتضيه السياقات والمقامات؟ أين تتجسّد معالم التقاطع المعرفي والمنهجي مع النحو الوظيفي الغربي؛ هل في التقعيد أو القاعدة أو في الجمع بينهما؟

يرى المشتغلون في مجال الدراسات النحوية، أنّ القاعدة من منظور الاستعمال "جزء لا يتجزأ من نسيج اللغة، وهو الجزء الضابط لخواصّها، والمرشد إلى كفاءات توظيفها، وهي بهذا المفهوم لا تيسر ولا تسهل بالحذف أو الإهمال أو الاستغناء عن بعض جوانبها؛ ذلك أنّها تسري في جسم اللغة ولا تنفك عنها" (45)، على غرار يكون التقعيد عبارة عن "وسائل إنتاج القاعدة. إنّ التقعيد هو الجانب النظري في الموروث النحوي، من السماع والقياس، وهو الذي ينتمي إلى نظرية النحو ومناهجه؛ فيكون مناط الاجتهاد" (46).

من هذا المنطلق يرى أهل الاختصاص فيما يخص التلازم القائم بين التقعيد والقاعدة، أنّه ينبغي التمييز على مستوى المعاني والوظائف "بين استحضار هذه المعاني في القاعدة واستحضارها في التقعيد؛ فالمعاني المعجمية والمعاني الدلالية لا يمكن أن تورد أو تذكر في القاعدة بحيث تعد جزءاً منها؛ ذلك أنّ القاعدة تجريد لاستعمال، والتجريد معناه الوصول إلى ما يجمع مختلف النظائر في استعمالات متعددة، لكن هذه المعاني يمكن أن ترد في التقعيد، أما بالنسبة للمعاني الوظيفية فيرد ذكرها في القاعدة وفي التقعيد معاً" (47).

ما يهمننا من هذا الإسقاط هو منزلة القاعدة والتقعيد من تعليم المفاهيم النحوية في أقسام اللغة العربية، من حيث التصور والمنهج والطريقة، وعليه لا نريد أن نترك عنان حركية هذا المسار يسير وفق سياقه التجريدي العقلي القائم على الافتراض، ولكن نحبذ أن نتعامل مع مجموعة من الأمثلة وفق ما تقتضيه القاعدة والتقعيد تبعاً لمستلزمات النحو الوظيفي التي غالبية أقسام اللغة العربية وآدابها في أمس الحاجة إليه؛ مفهومها ومنهجها ووظيفتها، ثم بعدها نُعقب وفق ما يتماشى مع عتبة عنوان البحث.

ولعل خير ما سنحاول اقتفائه في عملية الاكتساب اللغوي القائم على وحدة مادة النحو، هو اختيارنا بعض المفاهيم النحوية التي حاولنا تتبعها في عملية التدريس، ومحاولين اكتشاف أهم العثرات المنهجية والمعرفية المرتكبة في حق: أولاً: المادة المعرفية، وثانياً في حق طريقة الإلقاء، وثالثاً في حق واقع المتلقي المستمع (الطلبة).

الناسخ كان بين الضابط المعياري والبعد السياقي الوظيفي:

الذي لاحظناه من خلال تتبعنا لطريقة الإلقاء من قبل أساتذة مقرر النحو في شأن مفهوم الناسخ كان وأخواتها، أنّ الأستاذ يلتجئ في كثير من السياقات إلى بعض الطرق لتبيان مفهوم الناسخ الوارد في التراكيب العربية، وعليه لا مانع من أن نشير إليها بشيء من الإيجاز ثم نعقب عليها وفق مستلزمات الوظيفة؛ فنقول ما يأتي:

الناسخ بمعنى الإبطال: يركز أساتذة مقرر المادة النحوية على أنّ دلالة الناسخ هو الإبطال؛ فبعدما كانت الجملة الاسمية قائمة على المبتدأ والخبر مستقلين استقلالاً قواعدياً لا وظائفياً⁽⁴⁸⁾، وبمجرد دخول الناسخ كان عليها، ينقلب الوضع فتصبح تابعة لهذا الناسخ، فيلتجئ الأستاذ إلى تبيان حكمهما للطلبة فيبني تصوره المعياري الشكلي على أنّ المرفوع الأول يعد اسم كان، والثاني المنصوب خبر كان من مثل: **كانت السماء صافية؛** فالطالب الجامعي تلتصق في ذهنه هذا الحكم؛ فكلما أوردته الحس السمعى في شأن هذا الناسخ "كان" إلا وتجذ الطالب يبني تصوره على هذه القاعدة.

دلالة الحدث لا الزمن في الناسخ "كان": ولترسيخ هذه القاعدة لدى الطالب المتلقي يلتجئ أستاذ مقرر النحو إلى طريقة منهجية يحاول من خلالها إعطاء قاعدة نحوية معيارية للطالب حتى لا ينسى الصفة التي يمتاز بها الناسخ "كان" فيوجه الطلبة إلى أنّ هذا الناسخ يسمى من حيث الموقع الإعرابي: **فعل ماض ناقص.** فيقر في أذهان غالبية الطلبة أنّ هذا الناسخ أينما وجد فهو دال على أحد ركني الفعل، ومن ثم فهو ناقص بخلاف الأفعال الأخرى الدالة على التمام لاستيفائها على الحدث والزمن معا.

ويزداد الأمر تعقيداً وتشابكاً عندما يتوقف أستاذ المقرر في ضوء المدونة العربية التي ورد فيها الناسخ، أنّه يمكن أن يدل على الحدث والزمن فيتحلى حينها بالفعل التام. ولتبرير هذا الحكم يلتجئ الأستاذ إلى إعطاء بعض الآيات الشعرية التي ورد فيها الناسخ كان بمعنى التمام لا النقصان فيستشهد مثلاً بقول الشاعر الذي يقول:

إذا كان الشتاء فأدفتوني* فإنّ الشيخ يُهرمه الشتاء⁽⁴⁹⁾؛ فيستقر في أذهان الطلبة أنّ "كان" في هذا السياق التركيبي حكمها من حيث الموقع الإعرابي فعل ماض تام، والشتاء فاعل وليس اسمها. فيدرك الطالب عن طريق الأستاذ أنّ دلالة كان في مثل هذا السياق وردت بمعنى: "وقع أو حلّ أو أقبل وغيرها" وكذلك البيت الشعري:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ *** وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ⁽⁵⁰⁾

فيلتجئ الأستاذ بحكم تمام كان في البيت، مبيناً بأنّ الضمير الوارد مع الناسخ "كان" هو فاعل في الأصل. ولا يقف حدّ التوجيه البيداغوجي في شأن تعليمية هذا الناسخ للطلبة عند هذا الحد، وإنما يذهب الأستاذ إلى صور أخرى للناسخ "كان"، فيبيّن للطلبة أنّ "كان" قد تتوسط بين النقصان والتمام، وقد تتوسط بين التمام والنقصان والزيادة سارداً أمثلة كثيرة من الشعر والتراكيب القرآنية وغيرها مما يؤدي في نهاية المطاف أن تلتصق القاعدة النحوية في ذهنية الطالب؛ فيدرك حينها أنّ هذا الناسخ لا يمكن أن يخرج عن هذه الصفات الأربعة التي رسمها النحاة في أبحاثهم اللغوية.

لكن إذا ما أردنا أن ننظر إلى الأشياء بمنظار عقلي منطقي ووظائفي لا ذاتي معياري يتماشى وفطرة اللغة؛ فإننا نعتقد بأنّ هذا الطرح أو التصور في شأن الناسخ- كما سماه النحاة- قد أجحف في حقه ولم يعامل كبقية الأفعال التامة الأخرى وعليه نقول انطلاقاً مما تقتضيه سياق الوظيفة من بابها الشمولي الاستغراقي:

■ كيف يُعقل منطقياً وعقلياً وذوقياً أن يكون هذا الفعل "كان" دالاً على أحد ركني الفعل؟ ألم يتنبه أساتذة المادة وهم يعطون الأمثلة أنّهم قد أخفقوا في تعاملهم مع الفعل من جهته الوظيفية التي يؤديها داخل السياق التركيبي؟ ألم يراعوا تلكم القرائن السياقية المصحوبة مع الفعل "كان" مما يجعل الطالب المتلقي يدرك وظيفياً بأنّ الفعل عندما يكون في

السياق فإنّه يؤدي وظيفة تداولية تتم عن طريق دلالة تلكم العناصر اللغوية فيما بينها؟ ألم يعطوا أساتذة المادة في عملية التعلم أدنى اهتمام بأنّ الفعل الإلزامي المتحدّث به أثناء إلقاء الدرس يعكس في طياته حدثاً وزمناً؛ فهو عندما يعطي الأمثلة في شأن "كان" فإنّما هو انعكاس معرفي وإجرائي لكيثونة الفعل "كان" بما هو قادر على التحلي بركني الفعل: الحدث والزمن؟

■ لماذا عندما ينظر أساتذة المادة إلى الناسخ "كان" في ضوء الأمثلة التي يسوقونها للطلبة على أنّه حدث ناقص الزمن، ولا يعطون أدنى التفاتة إلى أنّ تحقق الزمن في الفعل "كان" قد استوفي حقه الوجودي والمعرفي لحظة تلفظ الباث بهذا الفعل؛ فعند قولنا: كانت السماء صافية، فلماذا نُعرب السماء اسمها وصافية خبرها في الوقت الذي إذا سلطنا الجانب العقلي المنطقي في حركية كان على لفظي السماء والصفاء علمنا بأنّ ثمة حالة أو سياق استطاع من خلاله الفعل "كان" أن يحقق فعلاً إلزامياً مستوفياً لشروط التمام الدلالي والمعنوي للعلاقة الإسنادية القائمة بين: السماء/الصفاء؛ فيكون حينها من باب الإنصاف العلمي المنطقي الذوقي القائم في ذاتية اللغة أنّ الفعل "كان" قد حقق الفاعلية والحالية؛ الفاعلية بينه وبين السماء؛ إذ لا يعقل أن يرد فعل بمعزل عن فاعله، والحالية بحكم أنّ غالبية السياقات التركيبية التي يرد فيها الفعل الإنجازي لكان إلا ونجد الناصب معه يحقق استلزاماً خاصاً يقترب إلى الحالية منه إلى الخبرية التي نادى بها القواعد النحوية؛ أبعد من ذلك لماذا نُحدّد من الفعل "كان" في هذا المثال دون أن نعود إلى زمن التلفظ حين غدت العلاقة الإسنادية تحقق شرطاً تواصلياً من داخل البنية ومن خارجها؛ الأمر الذي أهّل الفعل الكينوني يحقق ديناميكية لها نفس الحال والمقام مع كينونة الأفعال التامة الأخرى؟

■ لماذا لم يراع أساتذة المادة الفعل "كان" الناسخ ليس من حيث المعمولات الواردة بعدها بحكم أنّها تعد تابعة له، وإنّما إلى منزلة الفعل "كان" بما يحمله من دلالة يمكن أن يطلق عليها حسب التصور التداولي بدلالة الاقتضاء (Présupposition)؛ ذلك أنّ الفعل "كان" ظاهرياً يدل على كينونة تحقق تقارباً دلالياً بين اسمين، لكن باطنياً هناك زمناً قد تحقق في العلاقة الإسنادية لحظة إنجاز الفعل الكلامي من قبل الباث (أستاذ المادة)؛ هذا الفعل الإنجازي في اعتقادنا يتماشى وطبيعة الفعل "كان" من حيث الدلالة الذاتية، والدلالة السياقية، والدلالة الإيحائية، وعليه كان من واجب أساتذة المادة أن يراعوا الفعل من خلال هذه الجوانب؛ لأنّها جوانب تجعل الطالب المتلقي يستجيب استجابة لهذا الطرح المنطقي اللغوي الذوقي بسرعة وبكل سهولة.

المبتدأ والخبر ومستلزمات السياق الوظيفي:

غالباً ما يلتجئ أساتذة المادة النحوية في تحديدهم لمفهومي: المبتدأ والخبر حسب الموقع الذي يحتله كل منهما، وعليه غدا الطلبة يؤمنون إيماناً جازماً بأنّ المبتدأ هو ما وقع في بداية الكلام أو ما ابتدئ به الكلام، ويمكن له أن يعترضه عارض إعرابي موقعي فيُرفع على نية المحل لا الموقع على حدّ تعبير النحاة. ولترسيخ هذه القاعدة النحوية لدى الطالب يلتجئ أساتذة المادة إلى إعطاء بعض الأمثلة على ذلك؛ فيعطون المثال المشهور في كتب النحو وهو قول امرئ القيس:

وليل كموج البحر أرخى سدوله *** عليّ بأنواع الهموم ليلتي

فيبين أستاذ المادة النحوية للطلبة بأنّ لفظة "وليل" حكمها من حيث الموقع الإعرابي مبتدأ فيعربها على النحو الآتي:

وليل: الواو واو رب. ليل: اسم مجرور لفظا ومرفوع محلا على أنه مبتدأ. فيترسخ في ذهنية الطالب المتلقي بأنّ المبتدأ يمكن أن يكون مجرورا وهو يحافظ على موقعه الوجودي والمعرفي "الإعراب". وهكذا يذهب أستاذ المادة إلى تبيان جميع الصور والأشكال التي لها الأحقية باتصافها بهذه الصفة الأخيرة.

غير أننا ونحن نتتبع مثل هذه القواعد المعيارية المقدمة في ساعة المحاضرات أو التطبيقات اعترضنا عارض منهجي مفاهيمي فيما يخص هذا الإطلاق؛ فالتجأنا إلى طرح سؤال منهجي له علاقة بالجانب المنطقي الذوقي في ذاتية اللغة وهو: لماذا لم يجوز النحاة مثل هذه الإطلاقات على كثير من السياقات الإعرابية الأخرى، لكي نجعل الطالب الجامعي يدرك واقع اللغة من بابها الاستعمالي التصوري لا المعياري الشكلي؟

للإجابة عن هذا التساؤل ارتأينا بعد زمن من التفطيش والتنقيب فيما تركه الأولون من زاد معرّبي، أن نقبض على بعض من التخريجات رأيناها تفي بالغرض المقصود فيما له علاقة بالإجراء التداولي الوظائف لمفهوم المبتدأ والخبر. ولكي نعطي الدليل فيما يخص المفاهيم النحوية التي لا تتماشى ومنطق اللغة لا ضير من سرد بعض الأمثلة ثم نعقب عليها وفق السياق الوظيفي.

قام زيد. 2- زيد قام. 3- زيد قائم. 4- إن زيدا قائم.

تعقيب وتوجيه:

في المثال الأول عندما نريد أن نسلط عليه إجراء إعرابيا نقول: قام: فعل ماض، وزيد: فاعل،. وهذا الحكم الإعرابي له ما يبرره من حيث المعطى المعرفي الوظائف، فبين للطلاب بأنّ منطق الأشياء من جهة الإنجاز الفعلي للحدث الكلامي أنّ فعل القيام هو مسلط على ذات لها من المؤهلات الوجودية والمعرفية ما يجعلها قادرة على تحقيق بعد تواصلية بين الفعل الإنجازي "قام" وبينه أيضا كفاعل له القدرة في تحريك وتجسيد هذا الإنجاز الفعلي؛ فيتحقق لدى المتلقي السامع أنّه مهما ذكر الفعل الإنجازي إلا وينبغي أن يليه منجز، وبذلك تتشكل لدى الطالب بأنّ الدور الأساس لأي فعل هو تحقيق عملية إنجازية بينه وبين الفاعل.

في المثال الثاني، لا يمكن أن نعرب للطلاب بأنّ لفظة: "زيد" التي تقدمت على الفعل الإنجازي هي مبتدأ كما ذهب إلى ذلك المعتقد البصري، ولكن نتعامل مع الطالب بمعاملة منطقية ذوقية؛ فنقول له: في عالم الاستعمال المعرفي هناك أحوال ومقامات قد تجعل عناصر الأشياء تظل محافظة على موقعها الداخلي والخارجي، وقد يحصل على هذه العناصر أن تتم فيها عملية نقلية تحاول في ظلها أن تتنفس تنفسا وجوديا معرفيا دون أن يصيبها خلل في حكمها الأصلي الملازم لها تصورا وحقيقة.

من هذا المنطلق لا يجوز ألبتة من حيث ما يمليه الاستعمال اللغوي المنطقي أن نعلم الطالب مثل هذه الأحكام، ولكن نقول له وبأسلوب بسيط أنّ حكم "زيد" المقدم في بداية الحدث الكلامي هو فاعل مقدم؛ قدّم من قبل الباث لحاجة في نفسه، والفعل الإنجازي "قام" يظل فعلا ماضيا لا يحتاج إلى رابطة التي هي في محل رفع. واللافت للنظر في هذا الطرح المنطقي أنّنا نجد الأمر يزداد صعوبة أكثر وأكثر عند إعراب المبتدأ على نية المحل عندما يكون قد جاوز حدّه من حيث الحركة الإعرابية وهو ما نجده في المثال الثالث، وهو "زيد قائم" إعرابه سهل بحكم أنّ هناك مبتدأ وخبر، ومن ثم لا نحتاج إلى أي واسطة نقدمها إلى الطالب المتلقي، ولكن هل هذا الحكم القائم في هذا المثال هو نفسه الكائن في المثال

الرابع عند سبق الناسخ "إنّ" على جملة المبتدأ والخبر. في المثال الرابع "إنّ زيدا قائم" يعجب المرء المتخصص في الدراسات النحوية عندما يلجئ غالبية معلمي النحو إلى إعراب هذه الجملة بـ: إنّ: حرف نصب وتوكيد، وزيدا: اسمها منصوب، وقائم: خبرها مرفوع.

وينسوا أو يتناسوا بأنّ أصل الجملة إذا ما أردنا أن ننظر إليها من زاوية إنجازية وظائفية تتكون من: (إنّ) وهو حرف ذاتي لا يخرج عن نية التوكيد والتقوية بين من؟ بين العلاقة الإسنادية القائمة في شأن المبتدأ والخبر؛ فمجيء حرف الناسخ "إنّ" إلى جملة "زيد قائم" فقط ليقوي هذه العلاقة فنقدمها لدى الطالب فيعي حينها بأنّ حدث القيام قد تحقق وأنجز وفق ظروف معينة، ومن ثم الحركة التي وقعت على: زيد والقيام هي حركة خارجية لا تستطيع بحال من الأحوال أن تغيّر من شأن حكم "زيد" وحكم "قائم"؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى نقول للنحاة الذين جوّزوا في إعراب "ليليل" على نية المحل مع بقاء حكم المبتدأ على صورته الأصلية، لما لا يُجيزون في هذا السياق إعراب "إنّ زيدا قائم" على النحو المنطقي الذوقي الاستعمالي الآتي:

إنّ: حرف نصب وتوكيد. زيدا: اسم منصوب لفظا ومرفوع محلا على أنّه مبتدأ. وقائم: خبر المبتدأ مرفوع. فيتشكل لدى الطالب عملية اكتسابية تؤهله لا لأن يحفظ القواعد المعيارية فيظل فكره وتصوره ينصاع إلى هذه القواعد، وإتّما يكتسب تصورا منطقيا يجعله يدرك أبعاد النظام اللغوي وفق ما تقتضيه طبيعة الاستعمال السائرة على منهج الذوق والمنطق والوظيفة ليس غير.

ما يمكن قوله من خلال هذا التّطوّر المختصر في شأن التراكيب النحوية من الوجهة الوظيفية: إنّ الدرس النحوي في أمس الحاجة إلى النظر إليه والتعامل معه وفق ما تقتضيه طبيعة الوظائف على واقع العناصر اللغوية الواردة في التراكيب؛ الأمر الذي يجعل من العنصر اللغوي المتجسد في المفاهيم النحوية يتنفس تنفسا حركيا يتمشى ووظيفة السياق التركيبي فيتعد المفهوم النحوي عن المعيارية المقيّدة ليقترّب شيئا فشيئا إلى مبدأ الاستعمال الذوقي المنطقي، وهو ما يجعل المتلقي أو المتعامل مع هذا الصرح النحوي تستجيب قرائحه الفطرية الوجودية لواقع النظام اللغوي؛ فتتحقق العملية التواصلية التي نريدها بين تعليم القواعد النحوية وواقع طلبة أقسام اللغة العربية وآدابها؛ وذلك في ظل ما يقوم به النحو الوظيفي من مسلمات مفاهيمية ومصطلحية وإجرائية بعضها قد أشار إليه القدامى رحمة الله عليهم في مصنفاتهم النحوية، وبعضها الآخر لا بأس أن تجسّد معالمه على حسب شرط الضرورة التي تعين الفعل التعليمي التوجيهي في أقسام اللغة العربية التي نحن في أمس الحاجة إليها؛ تصورا ومنهجيا وطريقة.

الإحالات:

(1) ينظر إدريس مقبول: السياق في تداوليات أبي إسحاق الشاطبي. أعمال الندوة العلمية الدولية التي نظمتها الرابطة المحمدية للعلماء. تحت عنوان: أهمية اعتبار السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام. ط1، 2007. الرباط. ص ص: 251-260.

(2) ينظر مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة؛ دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية. جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية. 1998. ص: 252.

(3) ينظر أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي؛ الأصول والامتداد. ط1، دار الأمان، المملكة المغربية، الرباط. 2006م. ص ص: 59-60.

(4) النحو الوظيفي هو النحو الذي لا يقتصر من جهة التعامل على ذلكم الدور الذي تقوم به الكلمات أو العناصر اللغوية داخل الجملة على سبيل الوظيفة التركيبية القواعدية؛ كالفاعل والمفعول وهلم جرا، بل يتعد إلى أبعد من ذلك حين نجدته يركز اهتمامه -على حد تعبير أحمد المتوكل- على كل ما له علاقة بالوظيفة السياقية/المقامية أو التبليغية؛ وهو ما نجدته مجسداً بوضوح في الوظائف الدلالية والتداولية، محققاً في نهاية المطاف بعدا تواصلياً إبلاغياً يختلف باختلاف مبدأ الاستعمال. ينظر بالتفصيل إلى أحمد المتوكل: من البنية الحتمية إلى البنية المكونة؛ الوظيفة، المفعول، دار الثقافة، الدار البيضاء. المملكة المغربية. 1987. ص: 5 وما بعدها.

(5) ينظر طه جابر العلواني: السياق؛ المفهوم-المنهج-النظرية. أعمال الندوة العلمية الدولية التي نظمتها الرابطة المحمدية للعلماء بالرباط. تحت عنوان: أهمية اعتبار السياق في المجالات التشريعية وصلته بسلامة العمل بالأحكام. ط 1، دار أبي رقرق للطباعة والنشر. الرباط. 2007. ص: 18.

(6) ينظر في هذا المقام محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر. القاهرة. ص: 23.

(7) ينظر أحمد أبو زيد: لعبة اللغة. مجلة عالم الفكر، المجلد: 16، العدد: 4، وزارة الأعلام، الكويت، 1986. ص: 4. وينظر: في هذا المقام أيضاً ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة. ترجمة وتعليق: كمال بشر، دار الطباعة القومية، القاهرة، 1966. ص: 14.

(8) ينظر أحمد مختار عمر: علم الدلالة. مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع. الكويت. 1982. ص: 68.

الحقيقة لو قمنا نحن بترجمة هذا المصطلح لقلنا "المقاربة السياقية" بالمفهوم المنهجي للمقاربة، فضلاً عن أن العملية النقدية للترجمة المعروفة بالترجمة بالتراجع back translation تثبت الخطأ في هذه الترجمة، بحيث يصبح المصطلح العربي بالإنجليزية الذي يتماشى مع ما هو مجود في متن النص هو: contextual introduction.

(9) يحيى أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل المعنى. مجلة عالم الفكر. العدد الثالث، 1989، ص: 71.

(10) يرى الوظيفيون أنّ المكون للموقف الكلامي يتوزع على عدة جهات من بينها:

- تلکم الحقائق المتعلقة بالمشاركين في الحدث اللغوي
- الأمور المادية التي لها صلة مباشرة بالحدث اللغوي
- الأحداث اللغوية نفسها، بمعنى العبارات المنطوقة
- أثر العبارات اللغوية المنطوقة فعلاً

ينظر في هذا الصدد إلى ر. ه. روبرت: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب. ترجمة: أحمد عوض. عالم المعرفة، ص: 349.

(11) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل المعنى. المرجع السابق. ص: 84.

(12) ينظر شريفة بلحوت: طبيعة النص وعلاقته بسياق المقام. ص: 127.

(13) من أراد المزيد فليعد إلى الباحث اللساني رحمة الله عليه د. نزار عباس:

Dr. Bel Abbes Neddar; Language as Evolving: Introductory Notes to Some Aspects of Halliday's Systemic Functional Linguistics. Journal of Literature, Languages and Linguistics ISSN 2422-8435 An International Peer-reviewed Journal, Vol.34, 2017, pp;59-62

(14) ينظر: نادية رمضان النجار، اللغة وأنظمتها بين القدماء والحديثين، ص: 205.

(15) ينظر المرجع نفسه، ص: 205.

(16) ينظر: كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي (مدخل)، دار الثقافة العربية، ط 1994م، ص: 66.

(17) ينظر: الكتاب، ج 1، ص: 286.

(18) ومثل هذا التركيب قوله تعالى: "انتهوا خيراً لكم". سورة النساء، الآية: 171، و"وراءك أوسع لك"، وحسبك خيراً" ونظير ذلك أيضاً "انته يا فلانُ أمراً قاصداً". ينظر: الكتاب، ج 1، ص: 282-284.

(19) ينظر: الكتاب، ج 1، ص: 283-284.

(20) ينظر: الكتاب، المصدر السابق، ج 2، ص: 62.

(21) ينظر: المصدر نفسه، ص: 65.

(22) ينظر: الكتاب، ج 1، ص: 66. /وأيضاً: ص: 232.

(23) ينظر: مدى اهتمام "سيبويه" بعناصر السياق اللغوي، ومنها العلامة الإعرابية كقرينة دالة على بيان عناصر الجملة التي خالفت الرتبة الأصلية، من حيث التقاسم والتأخير، مبيّناً أنّ ذلك بإرادة المتكلم: الكتاب، ج 1، ص: 34-42.

(24) ينظر: نجاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص: 93.

(25) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: صحح أصله: محمد عبده مفتي الديار المصرية ومحمد محمود التركي الشنقيطي، علق عليه، محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 2001ص: 153.

(26) يسمى سيبويه هذا الضرب من السياق "ما يرى من الحال" أو "ما فيه من الحال"، ويقصد بذلك "سياق الحال". ينظر: الكتاب، ج1، ص: 272.

(27) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص: 130.

(28) الحقيقة التي يشتمز إليها القلب عند سماعها من بعض الجهات، أنّ مثل هذه الإطلاقات جعلت الفكر الغربي يظن أنّه يحتل الصدارة فيما يخص المفاهيم التي أشار إليها داخل المدونات النحوية الوظيفية والتي تلتقي على حسبه مع المنهج التداولي؛ تصورا وإجراء ووظيفة. وأوقعت أيضا في المقابل -للأسف الشديد- التصور العربي الذي تعامل مع هذا المعطى النحوي العربي وفق هذه المسلمات التي ظنوا أنّها مسلمات جديدة لم يشر إليه القدامى رحمة الله عليهم في مصنفاته النحوية لا تصريحاً ولا تلميحاً. إنّ هذا لشيء عجاب. وسنين قريبا في الصفحات الموالية أهم المواطن التي انفرد العرب بما قدما قبل ظهور ما سمي بالنحو الوظيفي بقرون طويلة مما يدل دلالة واضحة أنّ الفكر الغربي فقط غير المسميات والإطلاقات والحقائق والإجراءات والوظائف وفق تصوره الخاص عن طريق تلك الشبكة المفاهيمية المصطلحية التي تسير وفق تصوره الخاص والذي لا يتعد البتة عن تلك المرجعيات الفكرية والفلسفية والعقائدية التي لا تم عن طريقه مبدأ التحديد والمنهج والوظيفة.

(29) عجباً والله كيف يقرّ المشتغلون في حقل النحو الوظيفي من الباحثين والأساتيد من العرب بقواعد المكوّنة النحوية للنحو الوظيفي ولا يقومون بمراجعة هذه القواعد فيما أشار إليه النحاة الأوائل والبلاغيون والأصوليون رحمة الله عليهم جميعاً. إنّ ما أزعجني من الفعل الترجماتي الذي أعمى أبصارهم وقلوبهم عن تلكم التلازمات التعاقبية التي يلتقي فيها الفكر الغربي مع العربي وليس العكس.

(30) ينظر بالتفصيل إلى أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية. ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا، 2010. ص: 160 وما بعدها بشيء من التصرف

(31) ينظر بالتفصيل إلى أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية. 1993، ص: 23 وما بعدها. وكذلك نحو اللغة العربية الوظيفي. وغيرها من الكتب التي أشارت إلى دلالة الحمولة الإنجازية من وجهة النحو الوظيفي.

(32) ينظر المتوكل. آفاق جديدة في نظرية النحو. المرجع نفسه. ص: 23.

(33) ينظر نحو اللغة العربية الوظيفي. المرجع السابق. ص: 23 وما بعده.

(34) ينظر أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. المرجع السابق. ص: 29 وما بعدها.

(35) ينظر بالتفصيل المتوكل. الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص17.

(36) ينظر: المتوكل. الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص17. والمتوكل. اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التنميط والتطور، ص37.

(37) ينظر محمد خطابي: لسانيات النص؛ مدخل إلى انسجام الخطاب. ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، 2006، ص: 16-19.

(38) ينظر: المتوكل. الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص73.

(39) ينظر مليطان. نظرية النحو الوظيفي، ص43.

(40) ينظر مليطان. نظرية النحو الوظيفي، ص43.

(41) ينظر بالتفصيل مليطان. نظرية النحو الوظيفي، ص: 137-147.

(42) ينظر المتوكل. الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص107.

(43) مليطان، نظرية النحو الوظيفي، ص58.

(44) ينظر بالتفصيل المتوكل. الخطاب وخصائص اللغة العربية، ص32.

(45) حسن خميس: التفكير العلمي في النحو العربي. دار الشروق، ط1، 2002، الأردن. ص: 39

(46) المرجع نفسه. ص: 4.

(47) ينظر: الزايري بودراما، النحو المقامي في كتاب سيبويه. من الموقع الإلكتروني بتاريخ: 1440/5/4هـ، الموافق ل: 2019/1/15.

<https://boudramazaidi.blogspot.com>

(48) هناك فرق شاسع بين الوظيفة القاعدية ومبدأ الوظيفة؛ على أساس أنّ القاعدية همّها الوحيد هو تلكم الضوابط المعيارية التي وضعها النحاة في أبحاثهم اللغوية فعدت كل الكتب النحوية تقتفي أثرها على نية القاعدة التي لا يجوز الخروج عنها بحال، وعليه أضحي من معلمي المادة النحوية يحفظون القاعدة وفق ما اتفق

عليه النحاة. على أن يكون مبدأ الوظيفة القائم على الظاهرة النحوية لا ينطلق من القاعدة النحوية بقدر ما ينطلق من الإطار الذوقي المنطقي الذي يدل عليه كل مفهوم نحوي وفق السياقات التركيبية التي يرد فيها، ولكي نكون على بينة من أمرنا في هذا الطرح الوظيفي في شأن المعطى النحوي لا ضير من أن نشير إلى بعض من المفاهيم النحوية من زاويتها الوظيفية التداولية فنقول مثلاً في:

■ الخبر من الزاوية الوظيفية الدلالية يصير به واقع المبتدأ كلاماً تاماً، على أن تكون دلالاته من الزاوية الوظيفية التداولية محط فائدة السامع؛ على أساس أن السامع المتلقي يعد الحجر الأساس لما يتلفظ به الباث أو اللافظ بحكم أنه يملك حقيقة معرفية يريد إيصالها إلى المتلقي المستمع في أحسن صورة وأحسن ظرف يليق بمقام العملية التواصلية بينهما.

■ المبتدأ من زاويته الدلالية النحوية ما انبنى عليه الكلام، ومن ثم احتل موقع الصدارة على أن تكون دلالاته من الوجهة التداولية قائمة على معرفة كنه ذاتية الباث بما يحمله من حقيقة معرفية، وعليه مصداقية الصدارة تابعة على مدى استيعاب وإدراك هذه الحقيقة المعرفية الكائنة في ذاتية الباث لا غير. هذه المعرفة لم نجد النحاة يعطون لها أدنى اهتمام لأنها تصب في عمق الجانب الوظيفي الذي لا يؤمن بمبدأ القاعدة المعيارية.

التوكيد غالباً ما تستقر دلالاته النحوية المعيارية عند ذلك الإطار المعنوي الذي همّه الوحيد يكرر أمر المتبوع وذلك من حيث العموم والشمول، ومنه التوكيد اللفظي الذي هو عكس المعنوي. على أننا نجد الدلالة التداولية للتوكيد تنصب أساساً تمكين الإطار المعنوي في نفسية المخاطب حتى يؤهله ذلك لأن يتجنب أيّ احتمال تأويلي في الإنجاز الفعلي الخارج من قبل الباث. إنها الدلالة الاستعمالية التي لا تؤمن بمبدأ القاعدة المعيارية وإنما بمبدأ الذوق اللغوي الذي همّه الوحيد هو تحقيق عملية تواصلية إبلاغية بين طرفي الحدث الكلامي. والأمر كله نجد في كثير من المفاهيم النحوية من مثل: الفاعل، والمفعول المطلق، والمنادى، والنعت، والعطف بصورة وأشكاله وهلمّ جزءاً. ينظر في هذا الإطار: ابن الأنباري: أسرار العربية، ص: 29، وابن يعيش: شرح المفصل، 70/2، والرضي الاسترابادي: شرح الكافية. دار الكتب العلمية، بيروت، 1985، 272/1. وغيرها أكثر

(49) ينظر التوجيهات: البيان للأنباري، المجلد الأول ص: 18

(50) البيت من الوافر وهو للفرزدق في ديوانه 290/2، ينظر سيبويه: الكتاب. 351/2.